SOUTH MED SOCIAL DIALOGUE

نحو حوار اجتماعي منظم وشامل

في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط

التاريخ : 4 جوان 2020
البلد: تونس
نوع الوثيقة : محضر اتفاق
القطاع: موظفي وزارتي الداخلية والشؤون المحلية والعمد
الموضوع : مطالب قطاعية
مرحلة النزاع : الالتزام بالاتفاقات المبرمة
نوع المكاسب : المناظرات في الجهات / التكوين / التعاونية / تسوية وضعية عمال الآلية 16 / ملف سحب الأجور لمركز الإعلامية / سحب المنح لاسلاك قوات الامن على الموظفين / تنقيح النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري / الترقيات / النظام الأساسي للعمد / تسوية الاعوان المؤجرين على حساب الاعتمادات المفوضة
عدد المستفيدين :
النوع الاجتماعي:

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية

تونس في 04 جوان 2020

محضر جلسة

انعقدت بتاريخ الخميس 04 جوان 2020 جلسة عمل تحت إشراف السيد وزير الداخلية و بحضور السيد الأمين العام المساعد بالاتحاد العام التونسي للشغل المكلف بالوظيفة العمومية و الكاتب العام و أعضاء المكتب التنفيذي للجامعة العامة لموظفي وزارتي الداخلية و الشؤون المحلية و العمد و ثلة من إطارات وزارة الداخلية.

و في مستهل الجلسة و بعد الترحيب بالحاضرين عبر السيد وزير الداخلية عن ارتياحه لمستوى العلاقة مع الشريك الاجتماعي مبينا أن التفاوض و الحوار هي السبيل الأمثل لحل كافة الصعوبات و الإشكاليات و للاستجابة لتطلعات الأعوان، مؤكدا على أهمية العمل الذي يقوم به الأعوان المدنيون للوزارة في إطار منظومة متكاملة مع زملائهم من أعوان قوات الأمن الداخلي، مقدما بالمناسبة شكره لسلك العمد و الأسلاك الإدارية المشتركة بصفة عامة و خاصة المباشرين بالولايات والمعتمديات لما بذلوه من جهد خلال فترة جائحة الكورونا ومبرزا أن الوزارة قد تصدت للحملات التي استهدفت سلك الإطارات الجهوية.

كما ثمن السيد الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل المسؤول عن الوظيفة العمومية العلاقة الجيدة التي تجمع الاتحاد العام التونسي للشغل و وزارة الداخلية في إطار شراكة تخدم مصلحة الأعوان المدنيين بالوزارة في كافة المصالح المركزية و الجهوية (ولايات و معتمديات) في تكامل مع زملائهم من الأسلاك النشيطة.

و قد أكد السيد وزير الداخلية حرصه و التزامه و التزام الوزارة بالاتفاقات المبرمة وآخرها اتفاق 29 مارس 2019، و لمزيد تفعيل هذا الاتفاق اتفق الطرفان على عقد جلسة برئاسة الحكومة من أجل تفعيل النقاط المرسمة بمحضر الاتفاق و التي لم يتم تفعيلها إلى حد هذه الساعة و خاصة منها سحب بعض المنح على الأعوان و العملة المباشرين بوزارة الداخلية من غير الأسلاك النشيطة.

و في تدخله بين السيد الكاتب العام للجامعة أن العلاقة مع أغلب الأطراف بالوزارة تعد علاقة شراكة حقيقية بين الطرفين، و لمزيد تكريس و تعميق سياسة الحوار المشترك طالب بتعيين مخاطب وحيد يعنى بالملفات المتعلقة بالإدارة الجهوية نظرا لصعوبة التواصل مع بعض المسؤولين الجهويين و الإدارة العامة للشؤون الجهوية و هو ما تعهد به السيد الوزير.

إثر ذلك، تم التداول حول النقاط الواردة بمحضر الاتفاق الممضى بتاريخ 29 مارس 2019 و في هذا الصدد تم:

584

1. إبراز النقاط التي تم إنجازها من طرف الوزارة و المتمثلة في:
   - المناظرات بالجهات
   - التكوين لفائدة الجهات
   - التعاونية
   - تسوية وضعية أعوان الآلية 16 (الدفعة 1 و 2 و 3)
   - ملف سحب الأجور لفائدة أعوان مركز الإعلامية لوزارة الداخلية
   - إسناد الخطط الوظيفية لفائدة بعض إطارات مركز الإعلامية.
2. ملفات بصدد المتابعة مع الوزارات الأخرى ذات العلاقة و الخاصة بـ:
   - سحب بعض المنح المسندة حاليا لأسلاك قوات الأمن الداخلي على الموظفين والعملة المدنيين المباشرين بالوزارة
   - تنقيح النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري لوزارة الداخلية نحو تمتيع المنتسبين إليه بترقية استثنائية
   - مراجعة النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري لوزارة الداخلية
   - النظام الأساسي الخاص بسلك العمد
   - تسوية وضعية الأعوان المؤجرين على حساب الاعتمادات المفوضة

إثر ذلك، طرح السيد الكاتب العام للجامعة مسألة التأخير في تمكين السادة العمد من الزيادة العامة للأجور و التي تمتع بها منتسبو الوظيفة العمومية منذ شهر جويلية 2019، وفي إجابته عن هذا الملف أفاد السيد المدير العام للشؤون الجهوية بأن الإدارة تولت في ثلاث مناسبات إعداد مشروع قرار في الغرض و تم مؤخرا إحالته إلى المصالح المعنية بالوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية مما يجعل الموضوع خارجا عن نطاق الوزارة.

و في رده، أبدى السيد الكاتب العام للجامعة تحفظه حول التمشي المعتمد من قبل بعض المسؤولين الجهويين و الإدارة العامة للشؤون الجهوية في تعاملها مع الطرف النقابي مجددا طلبه في تعيين مخاطب وحيد بخصوص المواضيع ذات العلاقة بالأعوان المباشرين بالولايات و المعتمديات و أولها الحق النقابي و كرامة العون داخل المؤسسة، و في المقابل نوه بالعلاقة الطيبة و الاحترام المتبادل بين الطرف النقابي و بعض الجهات و هو ما خلق مناخا سليما يشجع على البذل و العطاء عكس جهات أخرى.

و في الأخير، قدم السيد الكاتب العام للجامعة جملة من المطالب الإضافية موضوع المراسلة المؤرخة في 03 جوان 2020 و قد تم الاتفاق على تكوين لجان مشتركة لدراستها و النظر في الاستجابة لها.

وزيـــــر الداخليـــــة

الأمين العام المساعد المكلف بالوظيفة العمومية

الكاتب العام للجامعة العامة لموظفي وزارتي الداخلية
و الشؤون المحلية و العمد

جدول مصاحب لمحضر جلسة 04 جوان 2020 حول نتائج و مآل النقاط التي تم تدولها

الموضوع	إجابة الطرف الإداري	رأي الطرف النقابي	الإجراءات المتفق عليها
عرض مشروع أمر حكومي يتعلق بسحب بعض المنح المسندة حاليا لأسلاك قوات الأمن الداخلي على الموظفين و العملة المدنيين المباشرين بالوزارة	تم توجيه مشروعا أمرين حكوميين في الغرض إلى المصالح المعنية برئاسة الحكومة بتاريخ 02 أكتوبر 2019 وتم توجيه تذكير في الغرض بتاريخ 23 ديسمبر 2019 و20 فيفري 2020	مزيد الحرص على تفعيل مشاريع الأوامر و عدم الاقتصار على المراسلات و ذلك بطلب جلسة عمل مشتركة بين كل الأطراف ذات العلاقة.	عقد جلسة على مستوى الوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية لحل كافة الإشكاليات التي تحول دون تفعيل متضيات مشاريع الأوامر الحكومية
عرض مشروع أمر حكومي يتعلق بتنقيح النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري لوزارة الداخلية نحو تمتيع المنتسبين إليه بترقية استثنائية	تم إعداد مشروع أمر حكومي في الغرض وتوجيهه إلى المصالح المعنية برئاسة الحكومة بتاريخ 28 فيفري 2020	النقطة الواردة بمحضر اتفاق 29 مارس 2019 لا تقتصر على اتخاذ إجراء تقني لفائدة الأعوان الذين لم يستفيدوا بأحكام النظام الأساسي الخاص بالسلك نظرا لأن أقدميتهم تفوق الأقدمية المطلوبة للترقية الاستثنائية بل تتعلق، إضافة إلى ذلك، بإصدار أمر حكومي مستقل في منح ترقية استثنائية لكافة منتسبي السلك مقابل تعطل مساراتهم المهنية في السابق.	إعداد أمر حكومي مستقل.
تكوين لجنة مشتركة بين الطرفين الإداري و النقابي تكلف بمراجعة النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري		إعادة إحالة إلى وزارة الوظيفة العمومية في صيغة معدلة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية السلك و الأحكام الواردة بالأمر الحكومي عدد 115 لسنة 2020 المؤرخ في 25 فيفري 2020 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.	تستأنف اللجنة المشتركة بين الطرفين أشغالها و ذلك بغاية إعادة النظر في مشروع الأمر الحكومي الذي سبق أن تمت إحالته إلى وزارة الوظيفة العمومية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية السلك و الأحكام الواردة بالأمر الحكومي عدد 115 لسنة 2020 المؤرخ في 25 فيفري 2020 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

الموضوع	إجابة الطرف الإداري	رأي الطرف النقابي	الإجراءات المتفق عليها
تشريك الطرف النقابي في إعداد النظام الأساسي الخاص بسلك العمد	أفادت الإدارة العامة للشؤون الجهوية أنه تم عقد 05 جلسات عمل مع الطرف النقابي توجت بإعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بالنظام الأساسي الخاص بسلك العمد والذي تمت إحالته إلى وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة و مكافحة الفساد بتاريخ 04 ماي 2020.	بين السيد الكاتب العام للجامعة المجهود المبذول من الطرف النقابي لإنجاز هذا المشروع مؤكدا على ضرورة الحرص و المتابعة مع مختلف الأطراف المتداخلة حتى يصدر هذا النظام الأساسي في أقرب الأجال.	تعهد الإدارة العامة للشؤون الجهوية بالاتصال المباشر بالوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية لتفعيل مشروع النظام الأساسي الخاص بسلك العمد.
تقنين البطاقة المهنية للعمد و تشريك الطرف النقابي في صياغة أنموذج لها	أفادت الإدارة العامة للشؤون الجهوية أنه تم عقد جلسة عمل خصصت للنظر في تمكين العمد من بطاقة مهنية و قد تولت الإدارة إعداد أنموذج للغرض و تم عرضه على الطرف النقابي لإبداء الرأي. علما و أنه و بناءا على رأي وزارة العدل فإن تفعيل هذا الإجراء يستدعي صدور النظام الأساسي الخاص بالعمد.	طالب الطرف النقابي باتخاذ الإجراءات اللازمة قصد الإسراع بإصدار النظام الأساسي الخاص بسلك العمد لارتباطه بتحقيق هذا الطلب	
دراسة وضعيات العمد المعزولين حالة بحالة	أفادت الإدارة العامة للشؤون الجهوية بما يلي: - أن إرجاع العمد المنهاة مهامهم يتوقف من الناحية الترتيبية على توفر الشغور - أن إعادة تسمية العمد يستوجب رأي السادة الولاة. - أن السادة الولاة قاموا بإرجاع 34 عمدة إلى سالف خططهم خلال السنوات من 2013 الى 2019 - توجد حاليا 02 مناطق شاغرة من أصل 64 حالة وتمت مراسلة السادة الولاة للنظر في إمكانية إرجاع العمد الذين كانوا يشغلون هذه الخطط إلى سالف عملهم بعد دراسة ملفاتهم. - تمت دعوة السادة الولاة إلى مزيد التحري في اتخاذ أي قرار بإنهاء تكليف العمد و العمل على تعليل كل قرارات الإعفاء و تمكين المعنيين بالأمر من حقهم في الدفاع.	طالب الطرف النقابي بالنظر في وضعية العمد المعزولين و الذين لم يتم إرجاعهم إلى سالف نشاطهم رغم صدور أحكام قضائية لفائدتهم و إن تعذر ذلك فالمقترح النظر في إمكانية إدماجهم ضمن السلك الإداري خاصة و أنه تم العمل بمثل هذا الإجراء سابقا بالنسبة للمعتمدين الذين تم إعفاؤهم.	أفاد السيد المدير العام للشؤون الجهوية بأنه يتعذر ذلك فيما تمسك الطرف النقابي بمطلبه.

الموضوع	إجابة الطرف الإداري	رأي الطرف النقابي	الإجراءات المتفق عليها
تشريك الطرف النقابي في إعداد بطاقة مهنية لفائدة الأعوان المباشرين بالجهات	تم عقد جلسة أولى بتاريخ 05 ديسمبر 2019 و تم تحديد فرضيات الاستجابة لهذا الطلب: **الفرضية الأولى**: تولي السادة الولاة مهمة إعداد البطاقات المهنية. **الفرضية الثانية**: تكفل مركز الإعلامية لوزارة الداخلية باستخراج البطاقات المهنية لفائدة الأعوان بالولايات. تم بتاريخ 24 جانفي عقد جلسة عمل بمركز الإعلامية تم الاتفاق خلالها على إعداد دراسة مالية وفنية أولية يتم على أساسها إختيار إحدى الفرضيتين.	تمسك الطرف النقابي بمطلبه طالبا الإسراع في التفعيل خاصة و أن هذه النقطة شهدت تأخرا ملحوظا.	شرع مركز الإعلامية بوزارة الداخلية في إعداد أنموذج بطاقة مهنية بمشتركة الطرف النقابي
تشريك الطرف النقابي في إعداد مشروع تنقيح مدونة مهنية خاصة بعملة الوزارة	أفادت الإدارة العامة للشؤون الإدارية و المالية انه تم عقد جلسة أولى حول الموضوع تم خلالها الاتفاق على تقديم تصورات كلا الطرفين الإداري و النقابي حول المدونة المهنية الخاصة بعملة الوزارة.	عبر الطرف النقابي بأنه لا علم له بهذه الجلسة و لم يتم الأخذ برأيه و لم يطلب منه أي ملاحظات أواقتراحات.	تستانف اللجنة المشتركة بين الطرفين أعمالها لدراسة هذا الملف في أقرب الأجال.
تولي الوزارة إبرام اتفاقية مع مركز التكوين و دعم اللامركزية قصد برمجة دورات تكوينية إقليمية و جهوية لفائدة الأعوان المباشرين بالجهات	تم إبرام الاتفاقية المطلوبة و تم إنجاز 07 دورات تكوينية بالجهات انتفع منها 515 عونا بكلفة جملية تناهز 105 أد.	ثمن الطرف النقابي المجهود المبذول في هذا الإطار و طالب بتعزيزه والتنسيق مع الطرف النقابي	سيتم السعي إلى تعزيز التكوين على مستوى الجهات
توجيه طلب إلى وزارة المالية قصد تخصيص اعتمادات إضافية لتغطية كلفة التدخلات الاجتماعية بعد أن يقدم الطرف النقابي دراسة حول الكلفة المالية التقديرية	تم توجيه طلب اعتماد إضافي بمبلغ 758 أد بتاريخ 06 سبتمبر 2019 و لم تتلق الوزارة أي إجابة من وزارة المالية	تمسك الطرف النقابي بمطلبه	

الموضوع	إجابة الطرف الإداري	رأي الطرف النقابي	الإجراءات المتفق عليها
إبرام اتفاقيات مع الباعثين العقاريين العموميين لتقديم بعض التسهيلات في اقتناء مساكن لفائدة الأعوان المدنيين مع تخصيص نسبة قارة من المساكن التي يوفرها ديوان السكن	أفاد ديوان السكن أنه تم تخصيص نسبة من المساكن المعدة للبيع أو للتسويغ توازي نسبة الإطار المشترك كما تولى الديوان إبرام اتفاق مع عقارية السكنى لتمتيع أعوان وزارة الداخلية بتخفيضات استثنائية قدرها 5 % عن أسعار البيع للعموم و ذلك بإقامتي المروج الخامس وحدائق قرطاج.	بيّن الطرف النقابي وجود قصور في التواصل بين الطرفين، و ممانعة الهيكل الإداري المعني في التعامل مع الشريك الاجتماعي و تمسك بضرورة تشريك الطرف النقابي في كل ما له علاقة بمنظوريه.	عقد جلسة على مستوى ديوان مساكن الإطارات النشيطة لوزارة الداخلية لبيان الخدمات التي يقدمها الديوان لفائدة الأعوان المدنيين و النظر في كيفية تعزيزها.
إعداد النصوص القانونية و طلب الاعتمادات اللازمة بهدف تمكين الإطار المشترك من الحصول على الأدوية بعد تفعيل التعاونية و تمكين أفراد عائلاتهم من مجانية العلاج بالهياكل الصحية التابعة للوزارة	أفادت الإدارة العامة للدراسات القانونية والنزاعات أن الشروع في إعداد النصوص القانونية لتمكين الإطار المشترك من مجانية العلاج و الأدوية يتطلب تفعيل تعاونية الإطار المشترك.	طالب الطرف النقابي بالتسريع في الإجراءات القانونية و اللوجيستية لتفعيل التعاونية.	الاتصال المباشر بالوزارات المتداخلة في إصدار النظام الداخلي للتعاونية حتى يتسنى إجراء الانتخابات و تفعيل التعاونية ليتسنى لها تقديم خدماتها لفائدة المنتفعين.
تسوية وضعية الأعوان المؤجرين على حساب الاعتمادات المفوضة	تم توجيه مراسلة إلى المصالح المعنية برئاسة الحكومة لعقد جلسة تضم جميع الأطراف المتداخلة وتم توجيه تذكير في 06 مناسبات آخرها بتاريخ 04 ماي 2020.	مزيد الحرص على تفعيل عملية التسوية و عدم الاقتصار على المراسلات	عقد جلسة على مستوى الوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية بحضور كافة الوزارات المعنية لحل كافة الإشكاليات التي تحول دون تفعيل عملية التسوية
تمتيع العمد بالزيادة العامة في الأجور	أفاد السيد المدير العام للشؤون الجهوية بأن الإدارة تولت في ثلاث مناسبات إعداد مشروع قرار في الغرض و تم مؤخرا إحالته إلى المصالح المعنية بالوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية مما يجعل الموضوع خارجا عن نطاق الوزارة.	أبدى السيد الكاتب العام للجامعة تحفظه حول التمشي المعتمد من قبل الإدارة العامة للشؤون الجهوية في تعاملها مع الطرف النقابي مجددا طلبه في تعيين مخاطب وحيد بخصوص المواضيع المتعلقة بالإدارة الجهوية متسائلا حول موعد صرف هذه الزيادة.	- تمسك الطرف النقابي بوجود تقصير من طرف الإدارة العامة للشؤون الجهوية في التعامل مع هذا الملف. - أعلن السيد المدير العام للشؤون الجهوية بأن صرفها من عدمه يتجاوز الوزارة. لم يتم التوصل إلى اتفاق

الموضوع	إجابة الطرف الإداري	رأي الطرف النقابي	الإجراءات المتفق عليها
تسوية وضعية أعوان الآلية 16 (الدفعة 1 و 2 و 3)	تم إنجاز المطلوب		
ملف سحب الأجور لفائدة أعوان مركز الإعلامية لوزارة الداخلية	تم إنجاز المطلوب		
إسناد الخطط الوظيفية لفائدة بعض إطارات مركز الإعلامية على أساس الأمر عدد 1245 لسنة 2006.	تم إنجاز المطلوب		